

اوهبة او عقد نكاح او صلح اودية والثانية كتحق الارتفاع بالشرايع والمساجد
 والكوائف والربط والوقف فان منها ما هو خاص بان كان على معين وما
 هو غير خاص وهو الوقف العامة والخاصة من القسمين فهو المنفك
 وسمي موقفاً وتقدم تقديمه او الخاصة صوابه والخاصة بالاولاد باو كما
 قال قول وانما يملك له لا يخفى ان الشرايع في كلام المصنف يجوز جعلها للملك
 حذو عن موقوفه اي موقوفه كلام الترتيب والتمسك في حق فتلحق في اي لاف
 الملك ان يكون بالشروط الانية وهي تهيئها على صفة يتاني معها المقصود
 منها ولو غير كلف ولو غير محيز لانه كانه مستلزم كذا بخله ويطرح
 عليه تشبيه الشيء بنفسه لان الالهة لنفسه المستلزم وصوابه كانه مستلزم كافيته
 المشايخ والذين المتسامن العتق بالوالهتاش والاصطفاي لانه
 ذلك يخلف ولا يتغير به المملوك فهو جازي بها كما يجوز لها نقل التراب
 من موات دار الاسلام اذا لم يتغير به المملوك وخرج بالفسخ والتمسك
 الحربي فانه ممنوع من جميع ذلك حتى من العتق بالوالهتاش لانه
 اذا اخذ ملكه وينبغي كالحق المحض لا يفت ان لم يدبونا بكم الحجة
 ومنها اي يدفون اسم الترتيب فاذا اذ بونا وقد صور حول علي ان الارتفاع لهم
 امتنع والافله وقد صور حول علي ان الارتفاع لهم اي فلهم الذب ولا ملكه بالحق
 ملك لاسلم ولا لغيره الا جاهليا لم يعرف ويعلم من كلام الشرح حيث قال
 والعارض جاهليه الا فتر من قول المصنف ملك مسلم نفسه فلا يفتقر عليه
 والحاصل انها اذا اجرت عليها ملك مسلم ان عرف فليس له والافاضاع
 وان جرت عليها ملك كافر فان عرف فهي له وان لم يعرف فان كان جاهليا
 ملكت بالاصح والافاضاع فان قسم خمسة لانه مملوك لملك
 العاصم فيه يجوز والمراد انه مستحق للارتفاع به وليس له منع غيره من
 الارتفاع به بما لا يضر المالك الا سرقل محمودة للعاية اليه فهو مضمون
 قل اي ليس يفتقر لثمن المملوك للموثر اي وان لم يتخذ ثمنه وكذا ما بين
 قل ومركب بفتح الكاف وضاع بضم الميم ونحوها بالرفع عطف
 على ناد موضع نازع وهو القامر على راس البعير يستحق خنطه على الشرايع
 وهل يعتبر قدر موقوف النازع من سائر جوانب البعير او من ارجلها فقط
 الاقوية

القرب اعتبار العادة في منازلة المجرم ونحوها بالرفع عطف على موضع
 اي نحو موضع النازع وموضع الاولاد ومتروك الدابة بصفة اسم المفعول
 في متروك اي على متروك الدابة ما يخرج بالبناء للمجرم انها بها اسم
 سقوطها لبيد فناة المراد بها المخرج التي تصب في القناة سواء كان التراب
 يصل اليها من نهر او غيره قاله ابن اريانس ان يفتقره بان ياتي لها
 ما في قناة من النهر وفنا يتسرفا والمداي ما هو اليها كمناسة
 بالضم ما اكتسب وهو الزيادة مصباح لان ما جعله الا لا يخفى انه ليس هناك
 شيء جعله الا فقام له في لاف من المصلحة انها محفوفة بالدور وهو قوله
 انه من فرضي اي لو فرض جعله من حاله لم يكن اولى من حمله حرمه
 للضرب وان ادي اي ما فعله على العادة التي منعت ان اوجس الما
 في ملكه الكوبه افي الولد رحمه الله فمن جعله اربع بيت الناس معمل
 نشا دره سته اطفال وما تقاسم ذلك فيمنع في لفته العادة ه سته
 ابن الخيشه زيادي في حاشيته ومثله فتح السراب وطعن الجبر ومولايرون
 والضابط انه يمنع مما خالف العادة ما يضره وما هو على العادة فتأمل
 عدلانها ايجوزة كل منها الفرق الذي يورثه هنا يقتضيان العادة
 ما خذت من الهدى عماره بالنصب خبر كان لان اسمها ضمير يعود على ما
 للمجي هو فتح التيمه بدل الحام المهيمة على اسم المفعول نحو خط السقفة
 وهو ان يجعل للبقعة اربع عيطات بحسب العادة ولا يكتب في حذو الخطوط
 بل في بدمن البنيات كما هو العادة في المسكن ونصب بالرفع وكذا اسقف
 ونصب باب اي تركبه سقف وهو جريد الخبز تركب اي او نحو كالمسقف
 منصوص او لوص او نحو منزعة بفتح الراء افصح من منها وكرهها
 فهو مثل الراء لينفصل المجرى بصفة اسم المفعول وتسميتها عطف
 على جرم فان لم يتصر اي حرتها وتسمية ما لها سقفة ساقفة من خبر
 او غيرها او فناة ان لم يكن مطر معناد والافاضاع الي تسمية ما ترك
 تسمى المنزعة لانها استيفاء منفعة وهو ضاع عن الالف وكذا لا يستر في الميا
 المسكن ان يسكنه فاحيا المنزعة يتوقف على ثلثة اشياء او اربعة منها كثرث
 ان لم تترج الابه ولو جمع اكا فاحدهما المي الخو بسط او جمع كاف خله فالما